القاتل المجهول!

١٢

فور الحادث ، حملت طائرة هليكوبتر ، من طراز « جازيل » السادات إلى مستشفى « القوات المسلحة بالمعادى » ومن المؤكد أن السادات كان قد فارق الحياة ، قبل أن يحملوه من المنصة .

إن التقرير الطبى الأولى الذى صدر عن أحد عشر طبيباً من أطباء المستشفى والمستشار الطبى لرئيس الجمهورية يشير إلى هذه الحقيقة دون إفصاح[١] .

فحسب هذا التقرير :

ـــ وصل الرئيس الساعة الواحدة والثلث ظهر الثلاثاء ١٩٨١/١٠/٦ .

ـــ كان سيادته فى حالة غيبوبة كاملة .

ـــ النبض وضغط الدم غير محسوسين .

ـــ ضربات القلب غير مسموعة .

ـــ حدقتا العين واسعتان ولا يوجد بهما استجابة للضوء .

ـــ لا توجد حركة بالأطراف تلقائية أو بالإثارة .

ـــ عدم وجود الانعكاسات الغائرة أو السطحية بجميع الأطراف .

ويضيف التقرير :

المناظرة :

أثبت فحص الإصابات بالجثة :

---

(١) وقع التقرير الأطباء : لواء طبيب / أحمد سامح كريم مدير المستشفى ، ومحمد عطية مستشار الشئون الطبية برئاسة الجمهورية ، وعميد . ط/ سيد الجندى مستشار ورئيس قسم جراحة المخ والاعصاب ، وعميد ط ./ أحمد القشيرى مستشار ورئيس قسم جراحة القلب والصدر ، وعميد ط/ محمد شلقانى مستشار ورئيس قسم جراحة الأوعية الدموية ، وعميد ط ./ محمد الزند مستشار ورئيس قسم التخدير ، وعميد ط ./ أحمد عبد الله مستشار الرعاية المركزة والتخدير ، وعميد ط ./ أحمد مجدى مستشار القلب والصدر ، وعقيد ط/ محمد عرفة أخصائى جراحة القلب والصدر ، وعقيد ط / محمود عمرو مستشار التخدير ، وعقيد ط/ كمال عامر مستشار ورئيس قسم نقل الدم .

١ ــ فتحتا دخول فى الجهة اليسرى أسفل حلمة الثدى اليسرى .

٢ – جسم غريب محسوس تحت الجلد فى الرقبة . فوق الترقوة اليمنى .

٣ – فتحة دخول أعلى الركبة اليسرى من الأمام . وخروج بمؤخر الفخذ اليسرى . وكسر مضاعف فى الثلث الاسفل لعظم الفخذ اليسرى .

٤ – جرح متهتك بالذراع اليمنى من الأمام أسفل المرفق .

٥ – امفزيما جراحية بالصدر والرقبة وحول العين اليسرى .

٦ – دم متدفق من الفم .

محاولة لإعادة الحياة :

ورغم هذا فلقد نقلت جثة الرئيس إلى قسم الرعاية المركزة لجراحة القلب والصدر .

وأجريت إسعافات أولية كالتالى :

ــ تنفس صناعى بوضع قصبة هوائية بالبلعوم بعد تفريغه من الدم .

ــ تدليك خارجى للقلب .

ــ إعطاء منشطات للقلب بالحقن داخله مباشرة .

ــ نقل كميات كافية من الدم من ذات الفصيلة خلال عدد من الفتحات .

ــ تفريغ الهواء والدم بالقفص الصدرى بواسطة أنبوبة .

ــ توصيل الجثة على أجهزة مراقبة القلب لتسجيل مستمر للضغط والنبض ورسم القلب .

ــ توصيل المخ بجهاز رسم المخ الكهربائى .

ــ صدمات كهربائية للقلب بعد عدم استجابته للتدليك الخارجى .

ــ تم فتح التجويف الصدرى الأيسر لعمل تدليك داخلى للقلب . لكن وجد القلب متوقفاً وفى حالة ارتخاء كامل . وكان جذر الرئة اليسرى متهتكاً بما فيها الأوعية الدموية الكبرى . مع تهتك كامل بالرئة .

استمر رغم ذلك عمل التدليك الداخلى للقلب مع اعطاء العقاقير المنشطة واستمرار التنفس الصناعى .

ولم يكتف فريق الأطباء بذلك ... حاولوا قدر جهدهم أن يفعلوا شيئاً عملوا الأشعات التى أظهرت مكان الإصابات والمقذوفات ...

لكن فى الساعة الثالثة إلا الربع أى بعد ساعة وخمس وعشرين دقيقة (٨٥ دقيقة تقريباً) سلم الأطباء بالوفاة[٢] .

---

(٢) تم خياطة الجرح القطعى الذى قيل إن الأطباء فتحوه لتدليك القلب : كذلك كل الجروح القطعية الأخرى فى الساق .

وسجلوا :

« سبب الوفاة صدمة عصبية شديدة مع نزيف داخلى بتجويف الصدر وتهتك بالرئة والأوعية الدموية الكبرى بجذر الرئة اليسرى » .

ونقلت الجثة إلى ثلاجة المستشفى .. ولفت بملاءتين بيضاوين ووضع على كل جانب من رأس الرئيس مصحف شريف !!

□□

كان على الأطباء الشرعيين أن يستخرجوا الطلقات التى أثبتت الأشعة وجودها بالجسم ... فاستأذنوا أولًا فى إجراء عمل شق ، فى المسافة ما بين الكتف اليمنى والعنق بطول ٤ سم لاستخراج جزء المقذوف الذى بينته الأشعة .

كذلك إزالة الغرز الطبية ، فتبين أن تجويف الصدر ملىء بنزيف دموى غزير[٣] لكن نظراً لحالة تهتك الرئة فلقد تعذر استخراج أى من فتات المقذوفات التى وضحت بالأشعة .

وقد قرر الطب الشرعى أن المقذوف الوحيد المستخرج يطابق مطابقة تامة من جميع الوجوه اللب الموجود فى رصاص الطلقات الكاملة الحية من الطراز الروسى والتى تستعمل فى البنادق الآلية من عيار ٧٫٦٢ ملليمتر .

وينتهى تقرير الطب الشرعى إلى نتيجة مفاجئة تؤكد أن الرصاصات الرئيسية التى قتل بها السادات ثلاث :

الرصاصة الأولى :

أصابت جانب الصدر الأيسر .. واخترقت مقذوف الصدر فى اتجاه من اليسار إلى اليمين وبميل كبير من ناحية القدمين إلى ناحية الرأس .. واستقر لب المقذوف فى منطقة آنية الكتف اليمنى عند اتصالها بالعنق .

الرصاصة الثانية :

أصاب مقذوفها مقدم الساعد الأيمن ونفذ من نفق تحت الجلد دون أن يحدث كسوراً بالعظام .

الرصاصة الثالثة :

أصاب مقذوفها وحشية خلف أسفل الفخذ اليسرى . ونفذ من مقدم الفخذ أعلى حافة الرضفة :

---

(٣) كان الأطباء قد قرروا أنهم أفرغوا الصدر من الدماء !

وقطع الأطباء الشرعيون أن الرصاصة الأولى والتى تم استخراجها هى من عيار نارى من بندقية آلية عيار ٧٫٦٢ مم وأنها من الطراز الروسى .

لكن الأطباء الشرعيين قدروا باستحالة تحديد نوع السلاح .. وتعذر تحديد موضع الضارب إلا بعد تحديد وضع الساعد ووضع الذراع كله وقت الإصابة ، بالنسبة للمقذوف الثانى .

وإذا كان الأطباء الشرعيون قد حددوا وضع الضارب بالنسبة للإصابة الثالثة من أنه (أى الضارب) كان إلى يسار وخلف سيادة الرئيس الراحل وقت الإصابة .

إلا أن الطب الشرعى كعادته قد أمسك العصا من منتصفها فعاد يقول :

« وهاتان الإصابتان فإنه وإن لم يمكن تحديد نوع السلاح المستعمل فى الحادث نظراً لاختراق المقذوف منطقة الإصابة دون أن يستقر فيها إلا أن نفاذ المقذوف من الإصابة فى الحالتين وإحداث كسر جسيم مفتت بأسفل عظمة الفخذ يتفق وحصول كل من هاتين الإصابتين من سلاح نارى مشخشن ذى قوة واختراق عاليين ويمكن (يمكن) حدوثه من مثل الأسلحة النارية المضبوطة فى الحادث . وإن كل هذه الإصابات حدثت من مسافة تتعدى حدود المتر وقد تكون عدة أو بضعة أمتار أو أكثر .

أما الإصابات الأخرى . فيقول عنها الأطباء الشرعيون إنها من فتات معدنية صغيرة من مقذوفات نارية (رصاص) تشير إلى أن سيادة الرئيس الراحل وملابسه كانت موضع إصابات من فتات مقذوفات نارية كانت قد اصطدمت وتناثرت فتاتها قبل أن تصيب ملابسه وجسمه .

ويحدد الطب الشرعى سبب الوفاة : من الإصابات النارية بما أحدثته من تهتك الرئة اليسرى وإصابة المحتويات الحيوية الهامة بالجزء العلوى من النصف الصدرى وكسور بعض الأضلاع وكسر عظم الفخذ اليسرى وما نشأ عنها من نزيف غزير داخلى وخارجى وصدمة عصبية شديدة !!

□□

على ضوء هذا التقرير الطبى الشرعى والذى حرره د . رمزى أحمد محمد مساعد كبير الأطباء الشرعيين ود . عبد الغنى البشرى مستشار وزير العدل للطب الشرعى وكبير الأطباء الشرعيين سابقا فى ١٩٨١/١١/١٨ ، فإن أسئلة عديدة طرحت نفسها :

السؤال الأول :

● هل الإصابة الأولى التى قيل بحدوثها من طلقة عيار ٧٫٦٢ × ٣٩ مم والتى أصابت الرئيس فيما بين كتفه وعنقه يمكن أن يكون صاحبها حسين عباس (بطل الرماية الأسبق) ، أم عطا طايل وهما اللذان قيل إنهما أطلقا النار من العربة الكراز ؟

السؤال الثانى :

● هل كان الرئيس واقفا حتى أصابته الرصاصة الثانية من يساره ومن خلفه ليقال باختراق الرصاصة ونفاذها ؟ إن من الصعب تخيل أن يظل الرئيس واقفا بعد إصابته بالرصاصة الأولى ، كما أنه لو أصيب بالرصاصة الثانية وهو راقد لاصطدمت بالأرض الصلبة ولتركت فتحة خروج فى حالة دخولها (وهو أمر بعيد الحدوث أكبر بكثير مما حدد الأطباء الشرعيون) .

السؤال الثالث :

● أى الرصاصات أصابت الرئيس أولا ؟

السؤال الرابع :

● كيف حدثت الكسور فى الضلوع ، إن الطب الشرعى قطع بأنها ليست من الطلقات النارية ، فهل يعقل أن تكون قد حدثت من مجرد الوقوع ؟

السؤال الخامس :

● أى الطلقات يمكن أن تحدث تهتكا بأنسجة الجسم ؟ ... صحيح أنه كانت ضمن الطلقات ، طلقات خارقة ، حارقة لكن هل هذه النوعية من الطلقات يمكن أن تحدث تهتكا ؟

السؤال السادس :

● هل يمكن لأحد المتهمين أن يدخل المنصة وأن يصيب الرجل من خلف ؟

إن كل هذه الأسئلة وغيرها ، حاولت فيما بعد أمام المحكمة أن أجيب عليها ، رغم أن طرحها على هذا النحو واستنادا إلى تقرير الطب الشرعى يشكك فى أن يكون المتهمون هم الذين أصابوا السادات .

وفيما بعد .. فى ١٠ نوفمبر ١٩٨١ ، صدر تقرير ثان عن الطب الشرعى .. حرره نفس الأطباء السابقين .. ولم يختلف عن سابقه إلا فى بند واحد ، هو :

« إن الإصابات قد أحدثت كسوراً بالأضلاع .. وتهتكا بالرئة اليسرى وإصابة المحتويات الحيوية الهامة بالجزء العلوى من المنتصف الصدرى ونزيفاً غزيراً داخل الصدر وكذا كسراً مفتتاً بأسفل عظم الفخذ اليسرى وصدمة عصبية مما نشأت عنه الوفاة السريعة » .

لكن هذا التقرير يضيف على استحياء فى البند الرابع منه :

« إن مسار المقذوفات بالجسم يشير إلى أنها أطلقت على سيادته من يساره وإلى خلفه وباتجاه من القدمين نحو الرأس !! ، وكانت تلك مفاجأة جديدة تماما !

وبقيت الإجابة على الأسئلة المطروحة سابقا !

لكن قبل الإجابة على الأسئلة لابد أن نشير إلى هذه المعلومات الإضافية الهامة .

□□

فى ١٢/ ١٠/ ١٩٨١ .. بعد الحادث بأقل من أسبوع أفادت وزارة الدفاع أن الملابس الخاصة بالرئيس أنور السادات تم تسليمها بالكامل للمقدم الفولى من شرطة رئاسة الجمهورية عدا ساعة اليد فقد تم تسليمها للأستاذ الدكتور/ محمد عطية .

وفى ١٨ / ١٠ / ١٩٨١ ، حررت المخابرات الحربية فى الساعة الخامسة مساء محضراً ضمنته : أن الأمين العام لرئاسة الجمهورية قد أرسل كتابه رقم ٤٧٦١ ــ أ ــ مرفقاً به ملابس السيد الراحل محمد أنور السادات لعرضها على السيد المستشار الفنى لوزير والمنهى برجاء إعادة الملابس إليهم بعد فحصها ومناظرة الملابس التى كانت ملفوفة بورق ألفيناها عبارة عن :

سترة زرقاء غامقة مفتوحة من الخلف ومبطنة من الداخل بقماش أسود بها كتافة واحدة للقائد الأعلى للقوات المسلحة وبرقبتها علامتا القيادة وبها أزرار نحاسية ووجدنا بالسترة قطعا من الرقبة اليمنى حتى منتهى الذراع اليمنى وألفينا بها قطوعات يرجح أنها وليدة طلقات نارية على الكتف اليمنى من أعلى وبالصدر الأيمن وقطوعات أربع من الجانب الأيسر يرجح أن تكون اثنتان منها وليدتى طلقات نارية والأخريان قد تكونا وليدتى شظايا والسترة مغمورة بالدماء خاصة فى الكم الأيمن .

والبنطلون أزرق غامق مخطوط بخطوط حمراء طويلة وبسوسته من الأمام وبرجله اليسرى قطعان قد يكونا وليدى قطع نارى أو شظية وقد لوحظ أن بالبنطلون آثار دماء .

● ووشاح القضاء أخضر اللون يتوسطه صقر يحيط به إحدى عشرة نجمة وينتهى بشراشيب صفراء يسبقها فيونكة وألفينا بالوشاح ثلاث فتحات يرجح أنها وليدة طلق نارى ووجدنا بالوشاح آثار دماء .

● وفانلة بيضاء مخرمة ومزقة وبها ثلاث فتحات يرجح أنها وليدة طلقات نارية وهى مغمورة بالدم .

● ومجموعة نياشين بها آثار دماء . وفردتا حذاء جلد أسود برقبة طويلة وبكل منها مشبك فضى مقوس .

● وحزام وسط أسود مخطط به فتحات يرجح أنها آثار طلقات نارية .

وكان هذا هو حصر الملابس الخاصة بالقتيل ... أما فحصها فنياً ....لتبيان فتحات الدخول والخروج ... وكل ما يلزم للقطع بنوعية الذخائر التى قتل بها . فإنه يلزم التعرض لما قاله الطب الشرعى بشأنها .

حذاء الرئيس : بوت طويل . صنع ساكسون .. الحذاء جديد به أثر كحت بالسطح السفلى من

النعل .. من الجلد الأسود المبطن من الداخل بالشمواه الأبيض .. وجد خالياً من أى أثر لإصابة بمقذوف نارى . لكن وجد به تلوثات دموية باهتة . ولم يكن هناك « جورب » .

فانلة الرئيس : شبيكة بحمالات .. ملوثة بغزارة بالدماء فى جميع أجزائها .. شوهد بها ثلاثةثقوب .. الأول بقطر ١ر٥ سم . والثانى ٤ × ٢ر٥ سم ! والثالث ٣ر٥ × ٢ر٥ سم لم تلاحظ أية آثار ظاهرة لقرب الإطلاق .

بنطلون بدلة تشريفة الرئيس : بالرجل اليسرى إلى خلف حافة الشريط الأحمر بحوالى ٣ سم أعلى الحافة السفلى بحوالى ٤٠ سم ثقب نارى مشرذم الحوافى بقطر حوالى ١ سم ــ وأمام الشريط أسفل الفتحة السابقة بحوالى ٣ سم ثقب مشرذم أبعاده ١ر٥ × ١ سم – على الشريط الأحمر المحلى به البنطلون قرب منتصفه تقريباً تمزق سطحى غير نافذ بالنسيج شريحته على الناحية السفلى .

سترة جاكتة السيد الرئيس : شوهد بها . قطع بأعلى البدن الأمامى يمتد حتى اتصاله بأعلى الكم اليمين . واضح أن هذا القطع وما صاحبه من تفتق بالخياطة عمل بالمستشفى لخلع السترة لعمل الاسعاف الطبى مثلما تم مع الفانلة . وتلوث دموى غزير خاصة فى الجهة اليمنى والكم الأيمن . وشوهد فى مقابل إصابات الصدر والساعد الأيمن ما يلى :

٣ ثقوب نارية ... اثنان متجاوران . أعلى الحافة السفلى للسترة بحوالى ٣٠ سم :

ــ الأول أبعاده ٢ر٥ × ١ر٥ سم

ــ الثانى أبعاده ٣ر٥ × ١ر٥ سم

ــ الثالث شبه بيضاوى ٤ × ١ر٥ سم يتجه من أسفل لأعلى والداخل .

وبين هذه الثقوب الثلاثة وإلى أعلاها ثلاثة ثقوب أخرى نافذة لا يتعدى طول أبعادها نصف سم .

وبالكم الأيمن أعلى الحافة السفلى (نهاية الكم من عند كف اليد) فتحة دخول قطرها حوالى ١ سم حوافيها منقلبة للخلف وإلى الخارج .. وأعلى هذا الثقب (بالقرب من الكتف) بحوالى ٦ر٥ سم ثقب زاوى فتحة خروج أبعاده ١ سم × ١ر٥ سم .

الحزام الذى كان يرتديه الرئيس : الوجه الأمامى للحزام . على يسار مشبك التوكه بحوالى ١٠ سم منطقة فقد حديث صغير بالحافة السفلى للشريط الذهب أبعاده ٥ر سم × ١ سم . تحتها ثقب بالسطح الخارجى الأسود لا ينفذ من الجلد الداخلى ، وجد جسم منقر بين طبقتى الحزام ثبت أنه فتات معدنى من مقذوف نارى . وبعد هذا الثقب بحوالى ١٨ سم تمزق سطحى بالشريط الذهب أبعاده ٤ر٥ سم × ١ سم ويقابله بالحافة العليا للشريط الذهب السفلى فقد بجزء من الحافة العليا فى موضعين متجاورين .

هذان الأثران – كما يقول التقرير ــ نافذان من جميع طبقات الحزام . ويقع مقابلهما الثقبان السفليان النافذان فى إصابة السترة .. (أى إن المقذوف اخترق الحزام والسترة) .

وشاح القضاء : شوهد به تلوث دموى غزير .. خصوصاً مقابل إصابات الجانب الأيسر من الصدر وكذلك قرب الموضع المقابل للكتف الأيمن وبالجزء الخلفى منه .

ووجد بالوشاح فى مقابل إصابات البدن الأمامى الأيسر . وإلى أعلى منطقة الفيونكة مجموعة من خمسة ثقوب منتشرة فى مساحة أبعادها حوالى ١٠ × ٦ سم :

ثلاثة منها نفذت من بعض طبقات الوشاح ولكنها لم تنفذ من الطبقة الخلفية .

وثقب يعلوها بيضاوى طول أبعاده ٣٫٥ × ١٫٥ سم ، نافذ من جميع طبقات الوشاح إلى الملابس التى تليه .

وثقب مرورى غير نافذ أبعاده ١٫٥ سم × ٠٫٧٥ سم وبعقدة الفيونكة ثقب صغير غير نافذ ثبت من فحص الأشعة أنه فتات معدنى من مقذوف نارى .

وكانت معاينة الملابس لازمة لتحديد فتحات الدخول والخروج وأقطارها .. للتعرف على نوعية السلاح المستخدم . بشرط أن يثبت أن هذه الثقوب أو القطوع الموجودة بالملابس مطابقة للتى وجدت بالجسم .

□□

وبعد كل هذه المعلومات الهامة نأخذ طريقنا للإجابة على الأسئلة السابقة ولنحدد من الذى قتل أنور السادات بالضبط !

إن المقصورة التى كان يقف عليها الرئيس تقع على رصيف ،يرتفع عن أرضية الشارع بـ ١٥ سم ، وارتفاع السور من جهة الشارع ١٥٠سم ، وطول الشخص العادى فى المتوسط (وهو تقريبا طول الرئيس من ١٦٥ ــ ١٧٠) إذن فالشخص الواقف على المنصة يرتفع رأسه عن الرصيف (٨٥ + (١٦٥ إلى ١٧٠) بحوالى ٢٥٠ – ٢٥٥ سم . هذا ما يقوله تقرير المعاينة .

ويقول أيضا :

« إن ارتفاع ظهر الكابينة الخلفية للعربة بلغ ١٦٧ سم .. وارتفاع كتف الشخص العادى والذى يطلق منه النار من البنادق الآلية يكون حوالى ١٣٠ سم (عند الكتف) فإن ارتفاع البندقية يكون ٣٠٠ سم[٤] . أو ما يزيد قليلا !

إذن .... وعلى هذا التصور فإن الرصاصة ستكون ساقطة من أعلى لأسفل ... فهل كانت الرصاصة كذلك .... من أعلى لأسفل أى من ناحية الرأس إلى ناحية القدمين فى حالة الوقوف ؟

تقرير الطب الشرعى الثالث والمؤرخ ١٩٨١/١٢/١٩ يقول :ــ

---

(٤) طول عطا وحسين متوسط .

« لما كانت إصابة صدر السيد رئيس الجمهورية الراحل الشديدة والكافية وحدها لإحداث الوفاة السريعة قد حدثت من أسفل لأعلى من ناحية القدمين إلى ناحية الرأس .. كما يقطع بذلك مسار المقذوف فى جثمان سيادته » !!

وهذا ما يؤكد أن حسين وعطا لم يصيبا الرئيس .. ويضيف التقرير : « إنها بذلك لم تحدث من الجانبين أثناء إطلاقهما النار وهما على ظهر كابينة السيارة[٥] !!

وأمام المحكمة أضفت أنهم أيضا لم يقتلوه وهم أمام المنصة ، ثم رحت أسترسل :

وللقول بأن أسلحة المتهمين يمكن أن تكون قد أحدثت هذه الإصابة من جراء تقدمهم بالمنصة فإن ذلك يستلزم التصور الآتى :

أن يرتكز أحد الجناة على قدميه لتكون البندقية فى وضع ثابت على الأرض أو أعلى منه قليلا مع اعتبار أن طول الماسورة ٤٠ سم لتكون فوهة البندقية على صدر الرئيس تماماً ... فهل يمكن أن يحدث ذلك ؟!

نعم يمكن أن يحدث ... فى وضع طبيعى أولًا ... وعلى شرط ألا يكون هناك سور المقصورة الذى يرتفع عن رصيف الشارع بـ ١٥٠ سم .

وقد يقال إن القاتل قفز إلى خلف السور ....

وهو أمر لم يحدث مطلقاً ... ولم يقم عليه أى دليل بالنسبة لأى متهم ... كذلك فلقد كان سور المنصة ملاصقاً .. أو يكاد يكون ملاصقاً لصف المقاعد الأول الذى كان يجلس عليه الرئيس .

يبقى تصور أن تكون الإصابة قد حدثت والرئيس جالس .... وهذا الأمر يفترض وضع البندقية كما سبق القول .... فسيكون المانع هذه المرة ليس ارتفاع السور فقط ولكن عرضه أيضاً !!

يضاف إلى ذلك أن العملية لم تستغرق سوى فترة زمنية خاطفة هى ٣٥ ثانية فى حدها الأدنى أو ٤١ ثانية فى حدها الأقصى !!

بالإضافة إلى ما قرره الشهود من أن خالد ألقى أولا القنبلة التى لم ينزع أمانها ... وكان هدفه إثارة الذعر داخل المنصة . ثم ألقى بعد ذلك القنبلة الثانية التى أخرجها من سترته أمام المنصة وعلى بعد منها .

وهذا ما قرره (فى صفحة ٦١٦ من تحقيقات النيابة) جعفر على محمود صالح عندما قال :

---

(٥) ويقول رائد وفائى أبو السعود ضابط المخابرات أنه عندما عاين العربة التى كان يستقلها خالد اكتشف أنه أطلق عليها دفعتان من النيران ، الدفعة الأولى أحدثت ثقبا فى مقدمة الصندوق بحوالى ٥٠ سم وهى عبارة عن طلقة واحدة فى الجانب الأيمن . والدفعة الثانية أحدثت ثقبا ٢ سم ويبعد عن قائم ارتكاز الباب بحوالى ٧ سم . وهى من بنادق آلية .. ويقطع الشاهد أنها من الحرس الجمهورى الذين كانوا يحملون بنادق آلية عيارها ٧٫٦٢ × ٣٩ (ص ٥٦٠)

كان عرض الطيران « شغال » وكان عرض المدفعية مستمرا على الأرض وتوقفت عربة من عربات المدفعية نزل منها شخص كان يجلس بجوار السائق ثم اتجه بوجهه ناحية اتجاه المنصة وهو اتجاه السيد الرئيس وألقى بشيء ثم أخرج شيئا آخر من ملابسه وألقاه فأحدث فرقعة ..... »

ويؤكد ذلك مرة أخرى فى ٦١٧ عندما يقول :

«لم أشاهد أى شيء إلا الذى كان يحمله فى أول مرة وألقاه ولم يحدث أى فرقعة . ثم الشيء الذى أخرجه من ملابسه وأحدث فرقعة .. » .

ولقد كان الرجل ـــ الشاهد كما قال يجلس ، فى ناحية الشمال فى الصف الخامس من الخلف .

التصور المقبول أن الرئيس قد تناثرت حوله شظايا الطلقات فاستدار فعاجله آخر كان قد رقد على الأرض بالطلقة التى أصابته فى صدره وسارت من أسفل إلى أعلى فيه .. لأنه لا يمكن تصور أن تكون هذه الرصاصة قد أصابته وهو راقد على ظهره . إلا إذا أطلقت الرصاصة من طبنجة من يد أحد حراسه .. عمداً أو إهمالًا وعلى أساس أن تكون يد المطلق قد استقرت على جسد الرئيس .

ونأتى للسؤال الثانى :

الرصاصة التى أصابته من خلفه ... من يساره وخلفه تحديدا كما يقول التقرير ... كيف أصابته ؟! ..

يقول الطب الشرعى على ما سبق أنها لم تستخرج من الجسم لصعوبة استخراجها .. فهل هناك دليل واحد قاطع أنها رصاصة من تسليح البنادق الآلية ؟!

لو راجعنا مكان الإصابة لوجدناه أسفل وحشية الظهر ... هكذا يقول تقرير الصفة التشريحية . وإن العيار قد اخترق ... ونفذ . ليخترق وينفذ العيار يجب أن يكون المصاب واقفاً .. ويجب أن يدخل إليه أحد الجناة وهو مازال واقفاً ليكون يساره وخلفه وليطلق عليه سلاحه !

وإذا إفترضنا ذلك والمحكمة تنبهنا إلى دخول عبد الحميد من السلم الأيمن.فسيكون الوضع كالتالى :

المقصورة كما يقول تقرير المعاينة أرضها على ثلاثةمستويات (صفحة ٣ من التقرير) الجزء الأمامى ثم يليه درجة ارتفاعها حوالى ٢٥ سم ثم درجة ثانية بنفس الارتفاع وهاتان الدرجتان فى الثلث الخلفى للمنصة[٦] .

لو دخل عبد الحميد إلى الثلث الخلفى فى الدرجة الثانية لبقى أعلى بارتفاع ٢٥ سم أى ربع متر ... وهو طويل أكثر من ١٧٨ سم ولو وضع البندقية فى الكتف ستكون أعلى من مستوى كتف الرئيس ولو افترض أنهما فى مستوى واحد فإن المقذوف سيصيب الرئيس فى الكتف من الخلف وهو مالم يحدث !!

---

(٦). عبد الحميد قال فى المحكمة ... إنه عندما دخل إلى المنصة وجد أن قدم السادات فى وجه المنصة وقدم حسنى مبارك فى وجه السادات !

ولو أمال الماسورة لأسفل (كل هذا وهو مستريح ، .. وبدون مقاومة ... من أى نوع ولفترة كافية) لأصابته الطلقة فى ذات المنطقة من أعلى لأسفل ... والتقرير التالى يقول بخلاف ذلك .. التقرير يقول إن الإصابة جاءت من ناحية القدمين إلى ناحية الرأس !

ولو صعد عبد الحميد درجة ثانية أى أصبح على ارتفاع ٥٠ سم لاستحال حدوث الواقعة كذلك ! .

ولو أن الرئيس كان راقداً على ظهره لخرجت الطلقة عمودية مع النقطة التى دخلت منها ولاصطدمت بالأرض ...

فهل أصيب الرئيس بالخطأ من أحد الذين اختفوا تحت المقاعد وعلى أساس أن الرئيس كان مازال حتى هذه اللحظة واقفاً ؟!

ربما !!

ويبقى السؤال الثالث :

وطبقاً لتصوير الطب الشرعى لحجم الإصابات التى فوق ومن الأمام أو التى تحت ومن الخلف . فإن أى الطلقتين لو أصابته فإنه كان لا يمكن أن يستمر واقفا ... ولا بد أن الطلقتين أصابتاه فى وقت واحد ! ..

والتصور أن يكون أصيب من آثار فتات الذخيرة التى اصطدمت بالمنصة فى ذات اللحظة التى أصيب فيها من الخلف وعند استدارته عاجلته طلقة فى صدره ... هذا هو التصور المقبول من وجهة نظرى .. أو فى ظنى[٧] ...

أما عن إصابته فى ساعده فلا خلاف أنه يمكن أن تكون قد حدثت فى ذات لحظة إصابته بتطاير شظايا الطلقات . وإن كان تقرير الطب الشرعى قد قطع باستحالة إصابة أى من الموجودين بالمنصة من شظايا أى قنبلة من القنبلتين اللتين انفجرتا .

أما عن الكسور بالضلوع ... فلقد قالوا إنهم ألقوا بمقاعد ... والمقاعد معدنية ، (ايديال ثقيلة) ــ ولقد كانت المقاعد كثيرة .. ومع الإصابة عجلت بموته نتيجة لتحطيم ضلوعه !

يبقى فى النهاية الحديث عن فتحات الدخول والخروج فى جسم القتيل[٨] ...

الجرح فى الصدر كما يقول التقرير فى صفحة ٩ (تقرير ١٩/١٢/ ١٩٨١) شبه بيضاوى الشكل أبعاده حوالى ١ر٥ × ١ سم . ومحدثاً فى مساره كسرا مفتتاً بالضلع السابع فى مقابل خط نفاذه ....

---

(٧) يقول أحد شهود المنصة (ص ٥٨٥ تحقيقات النيابة) إن السادات لم يقف إلا بعد إلقاء القنبلة .

(٨) تم الاستعانة وقت المحاكمة ببعض كتب الطب الشرعى العالمية : فرنسية وانجليزية ، تتعلق جميعها بالأسلحة القديم منها والحديث بالنسبة لفتحات الدخول والخروج .. وبقرب وبعد التصويب !!

والبندقية الآلية .. هى سلاح بماسورة ذات شخشنة .. ماسورة طويلة ذات سرعة عالية ... فتحة الدخول لا يمكن إلا أن تكون فى ثقب الابرة أى أقل من ثلث مللى ... إذا كانت على بعد أمتار قليلة .. ومن نصف مللى إلى ثلاثة أرباع مللى لو بعدت المسافة عن ذلك ... ولو بعدت أكثر لا تتعدى نصف × ثلاثة أرباع مم ولا ينتج عنها إطلاقاً قوة اندفاع تؤدى إلى كسر يفتت العظام كما يقول التقرير ..

الجرح الثانى غير منتظم الشكل أبعاده ٣ سم × ١ سم كما يقول التقرير فأى سلاح يمكن أن يحدث فتحة دخول بهذا الحجم ... ومن أى مسافة ؟

ولقد كانت أقصى مسافة ما بين العربة (على افتراض أنه تم الضرب من تحتها لا من فوقها بعد أن حسمت الأخيرة) هى مسافة ٤٠ مترا وهذه المسافة للبندقية الآلية لا يمكن أن تحدث جرحاً نافذا بهذا الاتساع ... والمدى المؤثر للبندقية من ٥٠٠ إلى ٨٠٠ متر ويمكن أن يزيد على ذلك ! والجرح الثالث أبعاده لا تقل عن سابقه فهو ٢٫٥ سم × ١ سم .. ويقال فيه ما يقال فى سابقه .

إن ثلاث طلقات بثلاثة جروح ... لا يمكن تصور إطلاقها كدفعة واحدة من سلاح واحد وإلا لكانت قوتها واحدة .. وسرعتها واحدة ... وفتحات دخولها متطابقة ! .

أما عن إصابة الساعد بأعلاه .. ففتحة الدخول ١ سم ... وفتحة الخروج على بعد ٢ سم إلى أعلى من فتحة الدخول متساوية مع فتحة الدخول أى ١ سم كذلك ... وهو مالا يمكن القول بحدوثه من الأسلحة الآلية المستخدمة مع المتهمين . باستثناء الرشاش وقد ثبت فيما سبق القول تعيينا أن خالد لم يطلق منه طلقة واحدة . وهو نفس الأمر بالنسبة للجرح الخامس والذى أصاب القتيل أسفل وحشية مؤخر الفخذ اليسرى فأبعاده كما يقول التقرير ١٫٥ سم × ١ سم والمقذوف كما يقول التقرير أيضا أحدث كسرا جسيماً مفتتا بأسفل عظم الفخذ .

ماذا تبقى ؟

يقول التقرير إن الأعيرة النارية أحدثت تهتكا فى الأنسجة فهل الطلقات الخارقة الحارقة التى قيل إن خالد قد وضع بعضها فى الأسلحة يمكن أن تحدث ذلك ... ؟! الأعيرة الخارقة لا تفتت .... والطلقات الحارقة توجد آثار حروق عند فتحة الدخول ... ولم يثبت الطب الشرعى منها شيئاً[٩] .

□□

وبقى أن نتوقف قليلا عند تقرير الأسلحة والذخائر الذى قدمه المصنع الحربى .. إن التجارب التى أجراها الطب الشرعى على نوعين من الذخيرة من عيار ٧٫٦٢ × ٣٩ مللى روسى ومصرى ...أثبت إطلاقها من بندقية آلية .

إن الطراز الأول من رصاصة هذا العيار معبأة ببارود عديم الدخان . ومقذوف (رصاصة) مدببة

---

(٩) يقول خالد ص ١٢٧ : إن عدد الطلقات التى تسلمها من صالح ٨١ طلقة ومنها ٤ طلقات خارقة حارقة معلمة بعلامة حمراء !!

القمة ومسلوبة القاعدة (أى زورقية) طولها حوالى ٢٦٫٥ ملى . طول اللب (وهو ما يدخل الجسم) ١٩ ملى وقطره لأنه أسطوانى ٥٫٥ ملى وقمة هذا اللب نصف قمعية ومبططة . أما الرصاصة المصرية فطولها حوالى ٢٣٫٥ ملى . واللب فى داخلها طوله ٢١ ملى وقمته مدببة وقطره حوالى ٧ ملى ..

ولب الرصاصة المقال باستخراجه من جسم الرئيس بواسطة الطب الشرعى هو حرفيا وكما قال التقرير :

« عبارة عن لب رصاصة أسطوانى مسلوب فى جزئه العلوى على هيئة نصف قمع وهذا الجزء به أثر انفراغ بقمته . ارتفاعه حوالى ٢٠ ملليمتر وقطر الجزء الاسطوانى منه ٥٫٥ ملى » .

وإذا سلمت جدلًا بأنه من عيار ٧٫٦٢ × ٣٩ فإن الشهود قد أجمعوا على أنه كانت هناك أسلحة آلية ورشاشات وطبنجات مع أطقم الحراسة داخل المنصة كما سبق البيان . لكنه لا يمكن أن يكون من ذات العيار المستخدم فى بنادق المتهمين .

حسب تقرير المصنع الحربى وإدارة الأسلحة والذخائر والثابت به أن الطلقات عيار ٣٨ سميث وهى تسليح أطقم الحراسة هى وحدها التى تحدث جروحاً غير قابلة للإلتئام .. وتحدث تهتكا بالأنسجة !

إن هذا ما قلته أمام المحكمة ، وقد أضفت :

ـ إن السادات لم يقتل بأسلحة المتهمين .. والواضح أنهم إنما أطلقوا نارا على جثة هامدة .

وعندما تطلق النار على جثة هامدة فإنه يقيناً يكون فى هذا الحالة أمام الجريمة المستحيلة التى يقول بها الفقه والقضاء ولا يعاقب عليها !

لقد كان لهم شرف المحاولة ... ولا يمكن حتى اتهامهم بالشروع ... يمكن القول بأنهم أصابوا بطريق الخطأ بعضا من الذين أصيبوا .. (تم تبرئتهم من التهمة لعدم ثبوتها عليهم كما سنوضح فيما بعد) ويبقى ما يقال أنه اتفاق جنائى[١٠] !

والمطلوب البحث عن الذى أطلق سلاحا من يسار وخلف الرئيس فأصابه من يساره وخلفه ومن أسفل لأعلى كما قال تقرير يوم ١٠/١١/ ١٩٨١ .

لقد صور الحادث على أن عطا وحسين قد أطلقا نيران سلاحهما ... البندقية الآلية من فوق ظهر كابينة السيارة فى إتجاه المنصة .. فى إتجاه منتصف المنصة . وقد كان هذا صحيحا . وقيل إن رصاصات حسين عباس قد أصابت السادات فى مقتل . لكن الطب الشرعى انتهى إلى نتيجة معاكسة ... النتيجة تقول ...

إن الرصاصات التى انطلقت من فوق ظهر السيارة لم تصب أحداً من الموجودين بالمنصة .... كان ذلك بالحساب الدقيق للارتفاعات والزوايا ...

---

(١٠) كان هذا الجزء من المرافعة كسابقه محل مقاطعة مستمرة من المحكمة .. بحجة المناقشة .. وتقييم المواضيع !

يقول التقرير :

ثبت من المعاينات أن المنصة الرئيسية تقع على رصيف يرتفع عن أرضية الشارع فى ذلك المكان حوالى ١٥سم . وأن المنصة يحدها من الأمام سور ارتفاعه عن الرصيف حوالى ١٥٠سم وأن أرضية المنصة ترتفع عن الرصيف ٨٥سم . ولما كان طول الشخص العادى يبلغ فى المتوسط ١٦٥ ــ ١٧٠سم .

فإن الشخص العادى الواقف على المنصة ترتفع رأسه عن الرصيف ٨٥ + ١٦٥إلى ١٧٠ = ٢٥٠ إلى ٢٥٥سم .

ــ كذلك من ناحية ثانية ــ يقول التقرير ــ فإن ارتفاع ظهر الكابينة الخلفية للجرار الكراز التى استخدمها الجناة فى الحادث وجد حوالى ١٦٧سم . ولما كان إرتفاع كتف الشخص العادى والذى يطلق منه النار من البنادق الآلية عند التصويب يبلغ فى الشخص العادى ــ أى إن ارتفاع البندقية التى أطلقت من الكابينة الخلفية يبلغ حوالى ٢٠٠سم وبضعة سنتيمترات قليلة كل ذلك – يقول التقرير :

ــ قاطع بأن أى إصابة للموجودين بالمنصة حدثت من أحد الجانيين الواقفين على ظهر الكابينة يتحتم أن يكون مسار مقذوفها بجسم المصاب من أعلى لأسفل . أى من ناحية الرأس إلى ناحية القدمين فى حالة الوقوف وإصابة الرئيس التى أدت إلى وفاته بخلاف ذلك ... وهو ما أشرنا إليه من قبل بالتفصيل .

□□

ويبقى فى تقرير الطب الشرعى عن الأسلحة والذخائر نقاط أخرى لا تقل أهمية عما سبق .. وحقيقة أهم ننهى بها مناقشة هذا التقرير .

يقول عصام محمد عبد الحميد سائق العربة الكراز :

... أنا أول ما وصلنا إلى أرض اللواء ٤٧ لقيت عربة جيب راكب فيها لواء ونزلنى أنا والاثنين اللى كانوا راكبين فى صندوق العربية . وقام بتفتيش العربية وكان تحت الشلته اللى قاعد عليها الضابط خالد كان فيه خزنة رشاش فاضية وفتش مهماتى ... وبعدين أخدنى عند سيارة اللواء من غير رشاش وسألنى شفوى . وبعدين جت عربيات أخدتنا فى الحتة اللى احنا موجودين فيها حالياً[١١] .

لكن التقرير الفنى يشير إلى حرز عليه رقم ٥ مغلق وعليه أختام سليمة ومعنون أنه عبارة عن خزنة رشاش قصير سعة ٣٦ طلقة . الخزانة خالية من الطلقات تم العثور عليها يوم ٦/١٠/ ١٩٨١ فى مكان حادث اغتيال السيد / الرئيس الراحل :

وفى الحرز رقم ٦ يثبت الطب الشرعى وجود خزنة رشاش قصير ٩ملى بورسعيد تم ضبطها والرشاش ٧٧٥٠٩ مع أحد الجناة فى حادث اغتيال الرئيس الراحل يوم ٦/١٠/ ١٩٨١ وبها ست عشرة طلقة عيار ٩ملى مما يستخدم فى الرشاش المذكور .

---

(١١) ص ٦٥٣ من تحقيقات النيابة .

وإذا كان الرشاش الذى كان يحمله خالد قد بقيت به ١٦ طلقة واذا كانت خزينة هذا الرشاش تحتوى على ٣٦ طلقة أو يمكن أن يوضع فيها بالفعل ٣٦ طلقة.... فهل وضع خالد عدد الطلقات كاملًا فى الرشاش . وبالتالى يكون قد استخدم ٢٠ طلقة قبل عطل رشاشه ...

خالد يقول (فى تحقيقات النيابة العسكرية) :

أنا وضعت ١٩ طلقة فقط فى الرشاش لأن هذا النوع من الرشاشات دائم الأعطال .[١٢]

إذن فخالد لم يطلق سوى ثلاث طلقات !

فأين أطلقها ...؟!

وهل أطلقها على الرئيس ...؟!

الغريب ما يقوله النقيب محمد سليم أحد المصابين فى الحادث :

ـــ اللى ضربنى خالد من رشاش كان يحمله فى يده ...!!

فهل أطلق عليه خالد دفعة من الرشاش أسفرت عن خروج ثلاث طلقات وبعدها تعطل الرشاش ؟!

لكن آخرين أيضاً يقولون أنهم أصيبوا جميعاً فى أثناء تواجدهم فى المنصة !

لقد أثبتنا أن المصابين والقتلى داخل المنصة لا علاقة لهم برشاش خالد ، كذلك تعترف الرواية الرسمية أن خالد قد ترك مدفعه الرشاش قبل مغادرة أرض المنصة وتناول بندقية آلية من أحد رفاقه وهو ما يشير ضمنا إلى عطل الرشاش وصدق كلام خالد ، يضاف إلى ذلك ما جاء فى التقرير الفنى للأسلحة والذخيرة .

فطبقاً لهذا التقرير فقد ثبت :

ـــ أن عدد الطلقات ٩ملى التى تم العثور عليها فى مكان الحادث هى :

(٢) طلقتان ٩ملى تم ضبطهما فى المكان الذى اغتيل فيه الرئيس[١٣] وهما مطلقتان فارغتان .

(٢) جسمان صلبان مما يتخلف عن إطلاق عيار ٩ملى[١٤]

(٤) أغلفة نحاسية لقاعدة مطلوقة وقطر كل منها ٩ملى[١٥]

---

(١٢) أمام المحكمة كان هذا الشرح للفصل .
(١٣) صفحة ٧ من التقرير حرز رقم ١٩ .
(١٤) ذات الصفحة حرز رقم ٢١ .
(١٥) ذات الصفحة حرز رقم ١٥ .

(٢) طلقتان فارغتان عيار ٩ملى مطلوقتان[١٦]

(١) قلب ٩ملى متطور بشدة من الاصطدام[١٧]

وباستثناء قلب المقذوف الأخير باعتبار أنه ناتج عن الإطلاق فإن عدد الطلقات ٩ملى تسليح الرشاش الذى كان يحمله خالد هو عشر طلقات فارغة .

إلا أن المقذوفات المستخرجة من أجسام القتلى والمصابين فطبقاً لتقرير الطب الشرعى فلقد كانت طلقة واحدة عيار ٩ملى مكونة من غلاف نحاسى خارجى بداخله لب من الرصاص .

إذن فإن مجموع الطلقات الـ ٩ملى هو إحدى عشرة طلقة ... لو أن خالد أطلقها من رشاشه الذى لم يضع به سوى ١٩ طلقة .. وهو الثابت باعترافه .. وباقراره أمام المحكمة ... وللمحامين ولمن قيل أنهم شهود إثبات . فإن خالد لا يمكن أن يكون قد أطلق أكثر من ٣ طلقات على أساس أنه وجد برشاشه عدد ١٦ طلقة ... فهل أطلق خالد كذلك الطلقات الثلاث ....؟ !

فى صفحة ٥٦٣ من تحقيقات النيابة العسكرية قال العقيد محمد نبيل عبد الموجود من الحرس الجمهورى :

« أنا الذى أطلقت الرصاص من الرشاش » .

قال ذلك بعد أن حلف اليمين القانونية ، وفى سياق الاستجواب :

س : هل شاهدت الملازم أول خالد أثناء أحداث إطلاق النار على المنصة ؟

جـ :شاهدت مجموعة من الأفراد الذين قاموا بإطلاق النار على المنصة .

س : هل كان المتهم المذكور يحمل أثناء هجومه على المنصة رشاشاً قصيراً أم بندقية آلية ؟

جـ : الذى شاهدته شخص يحمل رشاشاً قصيراً ولا أعرفه شخصياً من بين المتهمين .

س : وبعد أن تمت أحداث إطلاق النيران على المنصة هل انسحب ذلك الشخص بالرشاش الذى يحمله . ؟!

جـ : تم قذف كرسى ايديال بمسندين وقع على أثره الرشاش القصير من يد هذا الشخص الذى كان يحمله والتقطه أنا وتم إطلاق طلقتين منه بمعرفتى فى إتجاه حامله ؟. وجرى الشخص على أثر ذلك فى إتجاه النصب التذكارى حيث شاهدت مجموعة من أفراد الارهاب يحيطون بهذا الشخص .

جـ : بعد سقوط الرشاش وبه الذخيرة المضبوطة والمسلمة دفعة واحدة عليه لم أر الاجراءات التى تمت بعد ذلك .

---

(١٦) صفحة ٨ حرز رقم ١٩ .

(١٧) صفحة ٨ حرز رقم ٢٠ .

جـ : الأفراد المكلفون بالحراسة خلف وأجناب المنصة من الحرس الجمهورى مسلحون ببنادق آلية والأفراد المكلفون بحماية ركب السيد الرئيس لديهم بنادق آلية والأفراد من قوة الإرهاب مسلحون برشاشات قصيرة أمريكى عيار ٩ملى .

جـ : لا يمكن التمييز بين صوت إطلاق النيران من أحد الجانبين ولكن بالمشاهدة بعد ذلك شوهدت نيران متبادلة .

وكانت هناك طلقات من الأسلحة الآتية :

مسدسات التسليح الشخصى الخاص بالخدمة لمنطقة المنصة وما حولها وأنواعها سميث وبرايكوم ٩ملى زائد كمولت زائد وبللى ٢٠ كذلك بنادق آلية طبقاً للتسليح المذكور سابقاً رشاشات قصيرة ٩ملى أمريكى قصير[١٨] .

س : تبين من الأوراق إصابة أحد المدنيين بطلق نارى فى الكتف أدى إلى وفاته فيما بعد وقرر هذا الشخص أنه كان يجلس بالسرادق المقابل للمنصة بجوار النصب التذكارى فهل لديكم معلومات عن ذلك أو أى تصور لمصدر الطلقات ؟![١٩]

جـ : احتمال أن تكون إصابته أثناء الاشتباك المتبادل بين الحراس (الحرس) وبين المهاجمين .

س : هل لديك أقوال أخرى ؟!

جـ : لا .

ونحن أيضاً ليس لدينا أقوال أخرى .

□□

من بين الأدلة التى سيقت ضد المتهمين التقرير الطبى الشرعى رقم ٨١/٦٨ والمؤرخ ١٩٨١/١١/٢٩ ومؤشر عليه من السيد اللواء المدعى العام العسكرى فى ١٩٨١/١١/٣٠ بعبارة نظر ويرفق . كان تقريرا يتضمن فحص الكاب الخاص بسيادة الفريق أول / محمد عبد الحليم أبو غزالة وزير الدفاع والذى كان يرتديه يوم العرض العسكرى فى ١٩٨١/١٠/٦ أثناء وقوع الاعتداء على السيد / رئيس الجمهورية .

أثبت الدكتور صبحى اسكندر نائب كبير الأطباء الشرعيين أنه اطلع على كتاب السيد / نائب المدعى العام العسكرى . وفحص بمكتبه حرز الكاب الخاص بسيادة الفريق أول الذى كان يرتديه يوم العرض العسكرى أثناء وقوع الاعتداء على السيد / رئيس الجمهورية الراحل وذلك لإعداد تقرير عنه فى حضور السيد الدكتور عبد الغنى سليم البشرى مستشار وزير العدل للطب الشرعى وكبير الاطباء الشرعيين سابقاً .

---

(١٨) صفحة ٥٦٤ تحقيقات النيابة .

(١٩) المرحوم / سعيد عبد الرءوف بكر وهو خفير خصوصى كان بالصوان المواجه للمنصة وتوفى بالمستشفى فى ١٠/١١ .

ويقرر محرر التقرير ـــ وقد رأينا أن ننقل تقريره كاملًا لأهميته :

الحرز مغلف وبداخل كيس نايلون شفاف كبير وهو عبارة عن كاب تشريفة برتبة فريق أول بلون أزرق داكن عليها الشارات الذهبية . وبداخل الكاب قرص مستدير رقيق من مادة الأسفنج الرغوى مغطى من أحد وجهيه بطبقة حريرية ذهبية اللون عند رفعها سقطت من الكاب قطعة من غلاف نحاسى لرصاصة !! وتبعاً لذلك أجرينا لها فحصا بالأشعة تبين منه وجود ظل معدنى لفتات من المقذوف تسرب بين طيات قماش القرص العلوى للكاب إلى مؤخره وأمكن تحريكه بسهولة حيث استخرجناه .

والكاب ملوث بالدم حول الثقوب الموجودة بالسطح الخارجى للقرص العلوى . وشوهد بالكاب ثقب مستدير (فتحة دخول) بأعلى السطح السفلى لمقدم الرفرف بالناحية اليسرى خلف المنتصف الأمامى بحوالى ١٢سم بقطر حوالى ١سم يمتد منه تمزق زاوى أحد طرفيه يمتد للأمام بطول ٢سم والآخر يمتد لأسفل بطول ٥ر١سم حوافه مشرذمة منقلبة لأعلى .

وشوهد بالسطح الخارجى للقرص العلوى إلى أعلى وخلف ويمين ثقب الرفرف مجموعة من أربعة ثقوب (فتحات خروج) حوافها منقلبة للخارج وحولها تلوث دموى الأول إلى يمين فتحة الدخول بحوالى ٥ر٣سم وخلفها بقليل بقطر ٥رسم مع تمزق وتنسيل طوله ٥ر٢سم ، وثقب بقطر ٢ملى إلى يمين الجزء العلوى للثقب الأول بنحو ٤سم وإلى خلفه بنحو ٥ر٢سم ، وثقب طولى ١سم مقابل الحافة السفلى للثقب الأول وإلى يمينه بنحو ٥ر٢سم والثقب الرابع إلى يمين الأول بحوالى ٧سم وفى مستوى منتصف أبعاده نصف × ربع سم .

وشوهد تلوث دموى حول كل من الثقب الأول والأخير ويمتد إلى حافة الرفرف الأمامية .

وبفحص الكاب من الداخل شوهد بالقرص الأسفنجى مقابل مقدم القرص الخارجى خمسة ثقوب نافذة . وإلى يسارها تمزق غير نافذ بسمك القرص الأسفنجى .

وبفحص أجزاء المقذوفات المستخرجة وجدت عبارة عن جزء من غلاف نحاسى لرصاصة متطورة بشدة أبعادها بحالتها الراهنة ١٢ × ٧ ملى على أحد وجهيها إنطباع جزء من ميزاب وكذا جزء من فتات معدنى لامع متطور أبعاده ٤ × ٢ ملى .

والرأى :

من شكل أجزاء المقذوف المستخرجة ومن ثقوب الكاب الخاصة بالسيد فريق أول وزير الدفاع ، نرى أن إصابات الكاب قد حدثت من شظايا متطايرة من مقذوف رصاص كانت قد تناثرت نتيجة إرتطامها بجسم معترض .

« ونرى من تكوين شكل الكاب أنه من الممكن حدوث إصابة نارية نافذة بالرفرف خارج منطقة إستدارة الرأس ، الأمر الذى يمكن ألا يتخلف عنه إصابة لابسه بأى إصابات بالرأس !! »

وبرغم أن هذا الكاب قد استعمل إعلامياً لإدانة المتهمين باعتبارهم فتلة خطرين أرادوا قتل كل من فى

المنصة ... وقلب نظام الحكم .... إلى آخر ما رددته أجهزة الدعاية والتى قالت : إن الله . والله وحده قد أنجاه لطفاً وعناية . فى حين أنه وقت الحادث ثبت أن سيادته كان خالعاً للكاب واضعاً إياه على سور جدار المنصة هو وجميع القادة[٢٠] .

وينفى فى تقرير الطب الشرعى عن الأسلحة والذخائر الكثير الذى ينبغى أن يقال حتى نصل إلى كيف قتل الرئيس .

يقول عبد الحميد عبد السلام أنه تم وضع ٣٢ طلقة فقط فى خزنة البندقية الآلية[٢١] .

السبب أن لا تتعطل ... أو ضماناً ألا تتعرض البندقية لأى عطل .

وخالد يقول أنه خفض عدد الطلقات إلى ٢٧ طلقة لكل بندقية آلية تسليح عبد الحميد وعطا وحسين .[٢٢]

وبحساب عبد الحميد يكون عدد الطلقات فى البنادق الثلاث ٩٦ طلقة آلية عيار ٧٫٦٢ × ٣٩م .
وبحساب خالد يكون عدد الطلقات فى البنادق الثلاث ٧١ طلقة فقط .
وإذا كان حساب خالد هو الذى يعول عليه باعتبار أنه قائد العملية ... ومصدر الأوامر فيها . فإن هذا العدد وهو الأقل سيكون هو أساس الحساب للطلقات التى تم إفراغها بالفعل فى اتجاه المنصة . وعلى فرض آخر أنه لم يتبق فى سلاح أى من الثلاثة بخلاف الرشاش أية طلقات على عكس ما قدره الشهود .

الغريب أن تقرير الطب الشرعى عن الأسلحة والذخائر يقول :[٢٣] .

الأسلحة النارية المضبوطة هى :

ـــ بندقية آلية رقم ٧٩٧٧ عيار ٧٫٦٢ × ٣٩مللى بها سونكى بالجفير بماسورة طولها حوالى ٤٠سم بأربعة ميازيب ومخزنة سعة ٣٦ طلقة والسونكى طول سلاحه ٢٠سم .[٢٤]

ـــ بندقية آلية رقم ٤١٢٣ عيار ٧٫٦٢ × ٣٩مللى وبدون خزنة (!!) ضبطت بجوار أحد المتهمين لدى إصابته . ومطابقة فى المواصفات للبندقية السابقة .[٢٥]

ـــ بندقية آلية رقم ٨١٥ عيار ٧٫٦٢ × ٣٩مللى ضبطت مجاورة لأحد[٢٦] المتهمين باغتيال الرئيس وبها خزنتها مطابقة تمام الانطباق لسابقتيها[٢٧] .

---

(٢٠) لم يتضمن كشف الاحراز المرسل من النيابة للطب الشرعى إرسال الكاب ضمن الأحراز التى أرسلت .
(٢١) ص ١٣ من تحقيقات النيابة .
(٢٢) ص ٦٣ وما بعدها من تحقيقات النيابة .
(٢٣) تقرير شرعى رقم ٢ طب شرعى سيادة (!!)/ ١٩٨١ .
(٢٤) كان يحمل هذه البندقية عبد الحميد عبد السلام .
(٢٥) كان يحمل هذه البندقية حسين عباس .
(٢٦) كان يحمل هذه البندقية عطا طايل .
(٢٧) الرشاش الذى حمله خالد كان يحمل رقم ٧٧٥٠٩ .

تضمن التقرير بالحرز رقم ٢٦ أنه قد أرسل للطب الشرعى عدد ٥٢ طلقة عيار ٧٫٦٢ × ٣٩ فارغة تم ضبطها فى مكان اغتيال السيد رئيس الجمهورية بالإضافة إلى طلقة واحدة حية من الطراز الروسى كذلك وجد فى حرز آخر :[٢٨]

ـــ الجزء الأكبر من لب رصاصة بندقية عيار ٧٫٦٢مم اسطوانى الشكل بقطر حوالى ٥ر٥مم وارتفاعه بحالته التى وجد عليها ١٨مم .

ـــ جزء أسفل من غلاف نحاسى لمقذوف رصاصة بندقية عليه أثر ميازيب لم يمكن عدها .

وحرز آخر :[٢٩]

بداخله مقذوف ٧٫٦٢ × ٣٩ ملوث بالدم . وجزء آخر متطور بشدة من غلاف نحاسى لرصاصة وشظية معدنية لم يمكن التعرف على مصدرها وعليها تلوثات محمرة جافة تشبه الدم .

وحرز آخر :[٣٠]

وجد به قلب طلقة من ذات العيار يشتبه فى تلوثها بالدماء . وجد أنه يماثل فى شكله وأبعاده لب الطلقة الحية من الطراز الروسى .

وبذلك يكون مجموع الرصاصات المضبوطة طبقاً للتقرير ٥٧ طلقة من عيار ٧٫٦٢ × ٣٩ .

وطبقاً للتجارب التى تمت أثبت الطب الشرعى :

أن ٢٥ طلقة من (الـ ٥٣) أطلقت من سلاح واحد .

وعدد ١٤ طلقة (من الـ ٥٣) أطلقت كذلك من سلاح واحد .

وعدد ١٣ طلقة (من الـ ٥٣) أطلقت أيضاً من بندقية واحدة .

وقطع الطب الشرعى أن الأظرف الثلاثة والخمسين هى التى تم إطلاقها بمكان الحادث .

أما الرصاصات الآلية التى تم استخراجها من أجسام المصابين :[٣١]

ـــ قلب داخلى لطلقة بندقية ٧٫٦٢ملى من الطراز الروسى .

وفى حرز آخر[٣٢]

ـــ مقذوف لطلقة من ذات العيار .

---

(٢٨) حرز رقم ١٨ .
(٢٩) حرز رقم ١٦ .
(٣٠) حرز رقم ٢٠ .
(٣١) حرز رقم ٢٣ .
(٣٢) حرز رقم ٢٠ .

ـ مقذوف لطلقة من ذات العيار من جسم الاسترالى جون ووتر .

ـ ثلاثة مقذوفات تضاف إلى الـ ٥٧ طلقة السابقة فيكون مجموعها ستين طلقة ... فأين الباقى ؟![٣٣]

· تثبت أوراق التحقيق :[٣٤]

أن النقيب محمد إبراهيم سليم من قوة إدارة المخابرات الحربية كان مكلفاً بواجب تأمين السرادق اليمين الأمامى وقام لدى إطلاق النار على السيد رئيس الجمهورية الراحل أثناء العرض بمطاردة الجناة . وحالة إصابة المتهم[٣٥] عبد الحميد عبد السلام أن استحوذ على بندقيته الآلية (بندقية عبد الحميد) التى سقطت من يده واستمر فى مطاردة الجناة إلى أن أطلق عليه المتهم خالد أحمد شوقى طلقاته النارية . وتبين ـ كما يقول المحضر ـ أن البندقية من طراز روسى خالية من الذخيرة وكانت فى وضع الضرب وغير مؤمنة ولم يوجد بها طلقات باقية ورقمها هو ٧٩٧٧ .

كما أن العقيد محمد يوسف ندا رئيس فرع الشرطة بالدفاع الجوى قد قام بمطاردة عطا طايل رحيل وأخذ منه البندقية الآلية التى وقعت منه ولم يكن بها ذخيرة واستمر فى المطاردة حتى تم القبض على المتهمين المتواجدين بمسرح الجريمة !!

وبمناظرة البندقية تبين أن رقمها ٨١٥ وكانت فى وضع الضرب الآلى .

كما أن خالد والذى تم القبض عليه ـ كما يقول المحضر المحرر ـ بواسطة العديد من مأمورى الضبط العسكرى والحرس الجمهورى تم الاستيلاء على بندقيته وهى برقم ٤١٢٣[٣٦] . والبندقية كانت فى وضع الضرب وليس بها ذخيرة .

قرر كذلك العقيد / محمد نبيل عبد الموجود من الحرس الجمهورى أنه قد ضبط الرشاش القصير الذى وجده ملقى على الأرض برقم ٧٧٥٠٩ وكان به عدد ست عشرة طلقة .

كما أن الحرس الجمهورى ضبط قنبلة دفاعية مصرية الصنع بالقرب من أحد المقاعد المخصصة لكبار الزوار .

كذلك تم ضبط خزنة رشاش قصير خالية من الطلقات !!

وفى محضر الضبط المحرر بعد انتهاء الحادث تم ضبط ثلاث طلقات مفرغة غير مستخدمة فى القوات المسلحة . وثلاثة أجسام غريبة غير معلومة . وجسمين آخرين غير معلومين .[٣٧]

□□

---

(٣٣) ضبطت بحقيبة خالد السامسوليت ١٤ طلقة حية . فيكون الاجمالى ٨٥ طلقة (صفحة ٧٠٥ من تحقيقات النيابة) .

(٣٤) صفحة ٧١٥ وما بعدها .

(٣٥) كان هو الشخص المدلى الذى ظهر فى الفيديو وذكره عباس مبروك فى أقواله .

(٣٦) البندقية فى الأساس كانت مسلمة لحسين عباس .

(٣٧) تم إرسال هذه الاجسام إلى إدارة الأسلحة والذخيرة لفحص تلك الاجسام بواسطة لجنة فنية لبيان خواص تلك الطلقات والأجسام ونوعها والغرض الذى تستخدم فيه وصنعت من أجله .

الملفت للنظر أنه حتى ١٤/١٠/ ١٩٨١ أى بعد ٦ أيام من تاريخ بدء النيابة لتحقيقاتها وبعد ثمانية أيام من الحادث لم تكن المخابرات الحربية قد قدمت محضرا بهذه الأسلحة المضبوطة . ولم تقدمه إلا بعد تكليف صادر من رئيس النيابة العسكرية فى ١٤/١٠/ ١٩٨١ .

وقامت المخابرات الحربية بتحرير محضر فى الساعة الثالثة بتاريخ الخميس ١٥/١٠/ ١٩٨١ بمعرفة الرائد حسين عمر . وأثبت به ما سبق . !!؟

وسلم للنيابة العسكرية فى صباح اليوم التالى . حيث قامت النيابةبتحرير محضر عنه فى الساعة العاشرة من مساء يوم ١٦/١٠/ ١٩٨١ .

فى صباح يوم ٢٠/١٠/ ١٩٨١ تم استلام الأجسام الغريبة والطلقات المفرغة من كبير الأطباء الشرعيين وتوجه بها الرائد حسين عمر إلى المصنع الحربى المختص .. وحرر المصنع تقريره عن هذه الأحراز التى أخذت أرقام ١٥ ، ١٨ ، ٢١ .

قال التقرير عن الحرز الأول :

إنه عبارة عن ثلاثة مؤخرات غلاف مقذوف بها آثار شاشخان ذات ستة جزر وبها تمزق معدنى أمام كل باب شاشخان وهى من سبيكة النحاس والزئبق . وأن هذا النوع من المقذوف قد حدث به تهتك معدنى نتيجة لوجود عيب فى السلاح المستخدم أو نتيجة لاستخدام ذخيرة غير مناسبة للسلاح .

ويؤكد التقرير أن السلاح المستخدم عبارة عن سلاح عيار ٩مم لوجود ستة أبواب بالشاشخان ويحتمل أن تكون (عيار ٣٨ ــ ١١) ويعطى التقرير بعد ذلك وصفا لسير المقذوف والذى كان السبب فى تهتكه إلى إصطدامه بأجسام صلبة .

وقال التقرير عن الحرز الثانى :

إن الجسم الأول من عيار ٧ × ٦٢. × ٣٩مم يحتمل أن يكون من طلقة روسية الصنع .

والجسم الثانى من مادة الألومنيوم يمكن أن يكون من أثاث المنصة .

أما الحرز الثالث :

فهو من عيار ٣٨ طويل أو ٣٨ خاص .

وأهمية هذا الحرز فى أنه قد حدد أن المقذوف الصادر عنه يحدث جروحاً غير قابلة للالتئام .!![٣٨]

إذا كان قد تم نزع كل الآثار الموجودة بمكان الحادث ...

ــ تم تجميع الطلقات الفارغة .

---

(٣٨) تسليح الحراسة الخاصة بالرئيس .

ـ تم تجميع ما قيل أنه شظايا قنابل أو تصور كذلك .

ـ تم رفع القنبلة التى لم تنفجر ..

ـ تم ردم مكان انفجار القنابل خارج المنصة ..

إذا كان قد تم كل ذلك يوم ٦/١٠/ ١٩٨١ . أى بعد الحادث مباشرة ...

واذا كان التحقيق بواسطة النيابة قد تم فى ٨/١٠/ ١٩٨١ ... فلماذا لم ترسل محاضر ضبط كل هذه الفوارغ والآثار المتخلفة عن الحادث إلى النيابة العسكرية إلا بعد طلبها بيوم ... وبعد أكثر من أسبوع على الحادث ... ؟!

هل هذا الذى تم يمكن الاطمئنان إليه ؟.. هل عدد فوارغ الطلقات فعلًا هو الذى تم ضبطه ... أم جرى فرز ... وتجنيب ... وتحديد ... إلى أن كشف تقرير الأسلحة والذخائر أن بعض ما جنب هو من أسلحة الرئاسة لأنه كان بطبيعة التهتك فى الطلقات على النحو الموضح بالتقرير ما يعجز عن تحديد كنهه دون رأى فنى . ؟!